مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/4/26

قانون التجنيد الإلزامي – رؤية من زاوية اقتصادية

د. بلال خليفة

● ورقة سياسات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

قانون التجنيد الإلزامي – رؤية من زاوية اقتصادية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / ورقة سياسات

الموضوع / الاقتصاد والتنمية

د. بلال خليفة / خبير اقتصادي

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

ا. الخلاصة

- إن موضوع التجنيد الإلزامي خالٍ من الجدوى الاقتصادية ومخالف للتوجه العام للإصلاح الاقتصادي.
- إن العراق يمتلك نسبة عالية من تعداد قوى الأمن بالنسبة إلى عدد سكانه، وبالتالي يحتاج إلى تقليل ذلك لا إلى زيادته.
- إذا كان المشرّعون حريصين على معيشة وكرامة الشباب، فلماذا لا يقبلونهم متطوعين بشكل دائم وبناء جيش متكامل وكريم لا يتأثر بالظروف ولا بالتسريح وغيره، مع أن الجيش الحالي مترهل ويُعد من أكبر الجيوش وليس له واجبات في الظروف العالمية الحالية إلا واجبات داخلية شكلية وروتينية محدودة، وكذلك الشرطة مع اختلاف الواجبات، والكل يعرف ذلك.
- إن الطائفية ليس لها علاقة بالخدمة الإلزامية، فإذا كانت البرامج والقرارات طائفية، فماذا يفعل الجندي وحتى الضابط أمام قيادته، والعكس صحيح أيضاً.
- إن القانون يتم تدبيره في الوقت الحاضر لأغراض سياسية بحتة ومن أجل المنفعة والسيطرة وليس من أجل الكرامة والمعيشة.
- عدم المضي بهذا التشريع لأسباب تم توضيحها أعلاه.
- تقليل الإنفاق على الأجهزة الأمنية والاعتماد على النوعية لا الكمية.
- الاهتمام بالتنمية البشرية التي تؤدي إلى التنمية الاقتصادية، وتوجد قضايا أهم وهي تنويع الاقتصاد لا زيادة الإنفاق.
- زج الطلاب والشباب في معسكرات تدريب صيفية متضمنة برامج توعوية وتدريب على مهن وزيادة الوعي، وبالتالي نخلق جيلاً كفوءاً ومميزاً.

II. مقدمة

إن الزيادة السنوية في العراق خلال السنوات الأخيرة تقترب من مليون نسمة سنوياً، وهذه زيادة كبيرة جداً بالنسبة إلى عدد السكان البالغ أكثر من أربعين مليون نسمة في هذا العام. حيث تبلغ نسبة الذكور من هذا الرقم 50.50 %، أما الإناث فكانت نسبتهم 49.5 %.

إن عدد الشباب الذين يبلغون من العمر (18 عاماً) من هذا العدد في هذا العام وهو 2021 يبلغ 882,093 نسمة، وهذا يشكل نسبة 2.151 % من العدد الكلي، حيث يشكل الذكور من هذا العدد 455,370 شاباً، وهذا يعني أن نسبة الشباب الذين هم في سن الثامنة عشرة هي 1.11 % من المجتمع، أما الإناث فهن 426,723 شابة في عمر الثامنة عشرة.

نعود إلى موضوعنا وهو التجنيد الإلزامي للشباب، وهذا يعني أن 2.151 % من المجتمع العراقي سوف ينخرط ضمن صفوف الجيش العراقي. للعلم أن جزءاً من الجيش هم من المتطوعين وهم الضباط والمراتب في الجيش العراقي، والنتيجة أن العدد الكلي سيبلغ بحدود 600 ألف منتسب للجيش العراقي.

III. البطالة في العراق

في البداية، من الضروري أن نعرف حجم البطالة في العراق، لكي تكتمل الصورة حول ما يعانيه العراق من بطالة. كما يجب أن نوضح أيضاً مؤشرات البطالة في العراق من حيث الفئات العمرية، كما في الجدول أدناه وحسب المحافظات.

جدول (1) مؤشرات التشغيل والبطالة في العراق

مؤشرات التشغيل والبطالة	2014*	2016**
معدل البطالة للأعمار 15+	10.6	10.8
معدل بطالة الشباب للأعمار (15-24) /ذكور	17	20.1
معدل بطالة الشباب للأعمار (15-24) /إناث	64.8	38
معدل بطالة الشباب للأعمار (15-24) / إجمالي	20	22.7
معدل النشاط الاقتصادي 15+	42.7	43.2
معدل عمالة الأطفال للأعمار (6-14) /ذكور	2.1	3.4
معدل عمالة الأطفال للأعمار (6-14) / إناث	0.8	2
معدل عمالة الأطفال للأعمار (6-14) / إجمالي	1.5	2.7
*نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنة 2014		
**نتائج مسح تقويم الحالة التغذوية والهشاشة للأسرة في العراق لسنة 2016		

المصدر: موقع الجهاز المركزي للإحصاء/ وزارة التخطيط.

IV. تخصيصات قوى الأمن والموازنة الاتحادية

نحتاج قبل أن نخوض في قانون التجنيد الإلزامي إلى المرور على الإنفاق على الأجهزة الأمنية، لأن قانون التجنيد سيزيد من الإنفاق، مع الوضع الذي يعيشه العراق من انخفاض في سعر برميل النفط وتقليل حصة العراق من حجم التصدير من البترول في أوبك. في البداية سأذكر جدولاً بين إنفاق عام 2019 وعام

2021، للعلم أن الرقمين هما للموازنة المخطط لها لا الفعلية:

الجهاز الأمني / 2019 / 2021 (العملة = تريليون دينار)

وزارة الدفاع / 9.056 /9.956

وزارة الداخلية/ 11,270 /12.365

جهاز المخابرات/ 0.248 /0.357

مكافحة الإرهاب/ 0.812/0.738

نلاحظ من الجدول أعلاه الزيادة الملحوظة في النفقات العامة في الأجهزة الأمنية، فالنفقات العامة لوزارة الدفاع زادت من 9 تريليون دينار عام 2019 إلى نحو 10 تريليونات دينار عام 2021 رغم الظروف الصعبة.

أما وزارة الداخلية فقد زادت بمقدار تريليون دينار تقريباً، أما فيما يخص جهاز المخابرات فقد زاد بمقدار مئة مليار دينار، ومثلها كانت الزيادة في جهاز مكافحة الإرهاب أي بمقدار مئة مليار دينار.

إن الزيادة التي طالت حجم الإنفاق العام للأجهزة الأمنية بصورة عامة، والداخلية والدفاع بصورة خاصة، كان من يتحملها الموظف بصورة عامة والمواطن أيضاً، فيأخذون المال من جيب المواطن ويضعونه كزيادة في حجم الإنفاق، وهذا يعني زيادة في حجم الفساد وزيادة المال في جيوبهم.

لزيادة التفاصيل في حجم الانفاق، أدرج لكم الجدول أدناه لوزارة الدفاع:

المادة / 2019 / 2021 (العملة = مليار دينار)

تعويضات الموظفين / 6646 / 9213

المستلزمات الخدمية / 14.599/9.217

المستلزمات السلعية / 129.243 /69.553

صيانة الموجودات /16.294 / 8.444

النفقات الرأسمالية /16.188 / 555

المنح والاعانات /34.381 / 14.308

النفقات الجارية /6857 / 2.440

أما بالنسبة إلى وزارة الداخلية، فالتفاصيل كالتالي:

المادة / 2019 / 2021 (العملة = مليار دينار)

تعويضات الموظفين / 10441 / 11778

المستلزمات الخدمية / 43.053 /17.995

المستلزمات السلعية / 160.291 /125.689

صيانة الموجودات /110.548 / 120.452

النفقات الرأسمالية /67.812 / 157.441

المنح والإعانات /1.802 / 5.774

النفقات الجارية /10827 / 41.954

أما التسليح للوزارتين، فهو خارج تلك التخصيصات وهي كالتالي:

التشكيل \ 2019 \ 2021 (العملة = مليار دينار)

تسليح وزارة الدفاع \ 2198 \ 555

تسليح وزارة الداخلية \ 443 \ 157

تسليح هيئة الحشد الشعبي \ 404 \ 89

سيناريوهات متوقعة

1 – السيناريو الأول

عدم تسريح أفراد الجيش الحاليين، والذين يبلغ عددهم أكثر من 288 ألف منتسب، فإذا أضفنا إليهم العدد الحالي ربما يصل العدد إلى 700 ألف. فإذا كان العدد الحالي من المنتسبين في وزارة الدفاع، فإن حصة وزارة الدفاع لسنة 2019 هي أكثر من تسع تريليونات دينار عراقي، أما المبلغ المخصص للوزارة لسنة 2021 فهو بحدود عشرة تريليونات دينار عراقي. هذا المبلغ فقط لـ 288 ألف، فكيف إذا أصبح العدد 750 ألفاً (إذا جُمِع عدد الشباب في عمر 18 سنة مع القوى العاملة في الجيش حالياً وهي 288 ألفاً). النتيجة هي أن المبلغ سيتم ضربه بثلاث، أي أن المخصصات الكافية له، إذا تم تشريع القانون، ستكون بحدود 30 تريليون دينار عراقي، أي سيأخذ ربع الموازنة العامة الاتحادية. فكيف إذا تمت إضافة رواتب ومخصصات وزارة الداخلية وبقية الأجهزة الأمنية المساندة، التي هي الآن مع وزارة الدفاع تأخذ بحدود

20 % من الموازنة. النتيجة أن أكثر من ثلث الموازنة سيتم صرفه على الأجهزة الأمنية. وهذا ما يخالف أبجديات الاقتصاد الحاث على تقليل النفقات وتعظيم الإيرادات، ويخالف توجه الحكومة وورقتها الإصلاحية (الورقة البيضاء).

2. **السيناريو الثاني**

تسريح المتطوعين الحاليين، هذا السيناريو غير منطقي، وهو يحتمل احتمالين، وهما

أ. تسريح بدون تقاعد، وهذا يخالف الأنظمة والقوانين وغير ممكن أبداً.

ب. تسريح مع تقاعد، هذا ممكن لكن فيه سلبيات كثيرة، أهمها:

- يوجد شباب من المتسرحين وهؤلاء يمتلكون طاقات، وسيبحثون عن عمل في القطاع الخاص، لأنهم لا يستطيعون العمل في القطاع العام، لأن ذلك يُعد مخالفة وجمعاً بين وظيفتين، وبالتالي سينافسون بقية العاطلين عن العمل.

- إن هؤلاء المتسرحين، يمتلكون خبرات كبيرة، لأنهم تدربوا ودخلوا دورات كثيرة، والدورات تعني صرف أموال، وبالتالي يتم استبدال ذوي الخبرة بآخرين لا يمتلكون أي خبرة.

- إن إحالتهم إلى التقاعد تعني إعطاء أموال بدون مقابل، وهو مقابل خدمات سابقة، وكذلك إعطاء رواتب لأناس آخرين، وبالتالي فإن صرف الأموال يتضاعف، وهذا تم تفصيله سابقاً.

٧.إيجابيات القرار

قلنا سابقاً إن عدد الشباب في عمر الثامنة عشرة هو 455,370 شاباً، فإذا تضمن التشريع إمكانية دفع بدل الخدمة العسكرية بمبلغ مالي، ولنفترض خمسة ملايين دينار عراقي، وهو مبلغ كبير بالنسبة للفقير ومبلغ زهيد جداً للساسة الذين كانوا سابقاً أو لا يزالون في السلطة. ولنفترض فرضية أخرى، وهي أن ثلث الشباب بإمكانهم دفع ذلك المبلغ، أي ما يصل إلى 150 ألف شاب، سيكون مردود الوزارة السنوي بحدود 750 مليار دينار، أي تريليون إلا ربع، وهذا يعني أن نسبة 7.5 % من التخصيصات المالية التي خصصت للوزارة سيتم تمويلها من بدلات الخدمة.

٧I. مناقشة بدل الخدمة

ذكرنا فائدة القرار الاقتصادي من حيث المردود المالي، لكن لم يتم التطرق إلى:

1 - الزيادة المهولة التي ستطال التخصيصات المالية لوزارة الدفاع من رواتب ودعم لوجستي وتدريب.

2 – إن العملية تحتاج إلى مراكز تجنيد في كل المحافظات والأقضية كي تستطيع استيعاب الأعداد الكبيرة التي ستراجع تلك المراكز. للعلم أن كل مركز يحتاج إلى بناية، أما يتم بناء تلك البناية أو يتم إيجارها، وهذا يعني أن البنايات ستكلف مبالغ ضخمة جداً. إن عدد الأقضية في العراق هو 130 قضاء، وإن تكاليف البناية الواحدة تكون بحدود 500 مليون دينار، لذلك

سيكون المبلغ الكلي للبنايات فقط هو (65 مليار دينار). أما في حالة أن تلك البنايات سيتم إيجارها لا بناؤها، فلنفترض أن معدل الإيجار لتلك البناية هو مليون ونصف، فسيكون المبلغ الشهري الذي سيتم دفعه لكل البنايات هو (195 مليون دينار شهرياً)، أما سنوياً فسيكون المبلغ (2.340 مليار دينار سنوياً)، وهي مبالغ ضخمة.

3 – إن المراكز تحتاج إلى موظفين مدنيين أو عسكريين، والمركز الواحد يحتاج إلى 15 موظفاً، وإن راتب الموظف الواحد هو مليون ونصف بالشهر، فسيكلف الدولة سنوياً (35.1 مليار دينار).

4 – البنايات والمراكز تحتاج إلى نثرية من أجل دفع الكهرباء والماء وشراء القرطاسية ومن أجل صيانة البناية وكاز المولدات وغيرها من الأمور، ولنفترض أن مبلغ النثرية الشهري هو ثلاثة ملايين دينار، فسيكون المبلغ السنوي المخصص للنثرية هو (4.68 مليار دينار سنوياً).

5 – لو تم جمع مبالغ الفقرة (2 و3 و4) سيكون المجموع هو (72.02 مليار دينار سنوياً

6 – - النقطة المهمة في هذا الأمر أن المواطن سيضطر إلى مراجعة عدة دوائر لإنجاز تلك العملية، وبالتالي فإن الاحتكاك بين المواطن والموظف يعني فساداً مالياً وإدارياً ورشاوى كبيرة ومتفشية، وبالتالي فإن عملية التجنيد ستزيد الفساد المالي والإداري وبشكل أفظع مما هو عليه في بقية الوزارات.

7 – إن أبناء المسؤولين سوف لن يخدموا في الجيش، وإن عبء الخدمة سيقع على عاتق الفقير فقط، مثلما وقع عبء رفع سعر صرف الدولار.

8 – إن المراكز المخصصة للتجنيد ستكون أيضاً خاضعة للمحاصصة بين الأحزاب، وربما يصل الأمر إلى محاصصة بين العشائر في بعض الأقضية.

VII. دراسة القانون من الناحية الاقتصادية

إن زيادة حجم الجيش يعني زيادة الإنفاق التشغيلي على حساب الإنفاق الاستثماري، مع ملاحظة أن الموازنة العامة في السنوات الثلاث وصلت إلى 200 تريليون دينار عراقي مع عجز 60 تريليون دينار عراقي، وهذا رقم مرعب وكبير جداً.

ندرج أدناه أهم الملاحظات التي تؤثر في الاقتصاد العراقي:

1. زيادة حجم الإنفاق في الموازنة العامة الاتحادية، وكما وضحنا سابقاً.
2. القانون فيه توجيه خاطئ للأيدي العاملة، بدلاً من أن يتم توظيفها في الصناعة والزراعة وتكون مساهمة في النمو الاقتصادي، سيتم تعطيلها في العسكرة.
3. سيزيد الفساد المالي والإداري بسبب الضغوط على المكلف بالخدمة الإلزامية من أجل النقل والإجازات والتهرب من الواجبات، وبسبب الحر والبرد والنوم في العراء وتعرضهم للمرض والحشرات وغير ذلك، دون أدنى خدمة للحماية، ومن يقول عكس ذلك فهو كاذب.

4. من الممكن استغلال الأموال المخصصة للمجندين الإلزاميين كي تكون لبنة في النمو الاقتصادي، عن طريق استغلال تلك المبالغ في إنشاء مصانع وتشغيل العمالة من إيرادات تلك المصانع، حيث إن مبلغ كلفة الجنود لسنة واحدة من الممكن أن يتم به إنشاء مصنع أو أكثر، وبالتالي سنكون دولة صناعية لا عسكرية.

5. إن أكبر مشكلة يواجهها العراق هي الريعية والاعتماد الكلي على الإيرادات النفطية، ونحن الآن نعيش عجز الدولة عن دفع الرواتب بسبب هذه المشكلة، ولذلك من الأجدر تنويع الإيرادات وعدم الزيادة في تخصيصات الإنفاق.

6. الدولة الآن قررت عدة قرارات تضمن ترشيد الإنفاق، لكن هذا القانون سيزيد الإنفاق، أي أنه مخالف للتوجه العام للحكومة.

IIIV. دراسة القانون من الناحية السياسية

1. إن الحكومات العراقية تتشكل وفق نظام المحاصصة، وإن أحد الأحزاب سيكون من نصيبه وزارة الدفاع، وبالتالي فإن العقود التي فيها ستحال إلى شركات تابعة للمسؤول الأكبر في الحزب، وبالتالي فإن الحزب الذي يسيطر على الوزارة ستكون مردوداته المادية أكبر.

2. إن جميع النظم الديمقراطية لا يوجد فيها تجنيد إلزامي، بل هو تطوع وعقود مع الراغبين في الانضمام إلى صفوف الجيش، وهذا يعني أن التشريع مخالف للنظم الديمقراطية.

3. قد يبرر البعض بأن التجنيد الإلزامي يصنع الوطنية في قلوب الأفراد، وهذا غير صحيح، كما رأينا أن التجنيد الإلزامي لم يصنع ذلك في زمن النظام الماضي.

4. هل سيخضع الإقليم للتجنيد الإلزامي ويخدم الفرد الكردي في الوسط والجنوب حاله حال بقية المحافظات؟ هذا مستبعد.
5. هل سيخضع الجيش للمحاصصة الحزبية والمناطقية ويتم وضع جنود في محافظاتهم وجنود آخرين في محافظات أخرى؟
6. ما الغاية منه؟ عادة ما تقوم به الحكومات يعود بهدف مفيد ومثمر على الشعب أولاً وأخيراً. هل نحن في حالة حرب أم هناك ما ينبئ بالخطر؟ إذا كان هناك شيء من هذا القبيل، فلماذا لم يتم فتح باب التجنيد الإلزامي بداعش مثلاً؟

IX. دراسة القانون من الناحية الاجتماعية

1. يبرر البعض أن التجنيد الإلزامي يصنع من الشباب رجالاً، ويقضي على التميع، لكن لاحظنا في أيام داعش أن كثيراً من الشباب المتميع قاتل قتال الأسود في الحشد الشعبي وفي الخطوط الأمامية لجبهات القتال، وبالتالي لا حاجة للتجنيد.
2. إن التجنيد الإلزامي يجعل معظم الشباب قد استخدموا السلاح، وقد يخوضون معارك، وبالتالي ينتج عن التجنيد الإلزامي شعب أكثر عنفاً، لأن معظمه يتعلم على حمل واستخدام السلاح، وبالتالي يكون ميالاً للعنف أكثر.
3. إن الطبقات الفقيرة هي من ستتحمل عبء التجنيد الإلزامي، وتم توضيح ذلك أعلاه. سيرجع الجندي المكلف مثل ما كان في العهد السابق إلى بيع أغراض بيته ليدفع أجور النقل والطعام كي يلتحق إلى وحدته، وسيدبّ الهروب.

4. إن التجنيد الإلزامي سيضيع سنوات من طاقة وعمر وإنتاج الشباب في أمور هو في غنى عنها، ومن الممكن أن يقوم بها غيره، والسبب أنه لا يستطيع دفع البدل.
5. سيشكل التجنيد عبئاً على المواطن الفقير، لأنه سيغادر أهله ويترك عمله من أجل شيء طارئ سيستمر لسنتين أو ثلاث.
6. أين دعاة المدنية ودعاة «نحن نسعى للسلام» وما تقوم به المقاومة من عسكرة العراق ونحن بحاجة إلى حياة جديدة تخلو من الحروب؟ أين أصواتهم؟ أين ذهبت؟

دراسة القانون من الناحية العسكرية

اليوم الجيوش ليست بعددها بل بنوعيتها. اليوم أصبح حسم المعركة ومقاتلة الأعداء يتم بالتكنولوجيا المتطورة واستخدام الآلات والإلكترونيات لا باستخدام كم هائل من الجنود، وإن كانوا مدرَّبين على الفنون القتالية البدنية بشكل كبير.

إن أهم ما يميز التفوق العسكري والأمني اليوم هو ما يلي:

1. الأسلحة النووية.
2. الصواريخ بأنواعها القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى.
3. المسيرات والدرونات ومضاداتها.
4. الدفاع الجوي وأسلحة الاعتراض.
5. أسلحة القنص الإلكترونية عن بعد.
6. الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي وأجهزة التجسس والتصنت والأقمار الصناعية والاتصالات العسكرية.

7. فتح مراكز للاختراعات والإبداع والبحوث في التصنيع العسكري، ووضع المسابقات وبراءات الاختراع.

X. الناحية القانونية والدستورية لقانون التجنيد الإلزامي

إن قانون الخدمة الإلزامية (خدمة العلم) لا يمكن المضي بتشريعه من الناحية الشكلية، وذلك بسبب وجود مخالفات دستورية متعددة، ومنها:

1. إن هذا القانون فيه جنبة مالية واضحة، وهذا خلاف قرار المحكمة الاتحادية المرقم 21/ اتحادية لسنة 2015 وموحداته، وهو ما يعد مخالفاً لعمل حكومة تصريف الأعمال اليومية وفق قرار المحكمة الاتحادية المرقم 213 لسنة 2025.
2. إن القانون مشروع حكومي ورد سابقاً في سنة 2021 ولم يُشرع في حينه، وبالتالي فهو بحكم العدم ولا تتوافر فيه صفة الدستورية المنصوص عليها في المادة 60/ أولاً من الدستور، ونصها: (مشروعات القوانين تقدم من رئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء). وقد تم تقديمه كمقترح لجنة كما هو دون أي تغيير.
3. توجد مخالفة أخرى للدستور وهي المادة (80/ ثانياً) من الدستور، ونصت: (يمارس مجلس الوزراء الصلاحيات الآتية: ثانياً: اقتراح مشروعات القوانين).
4. القانون يؤثر على السياسة العامة للدولة، وهذه من صلاحية مجلس الوزراء بموجب المادة 80/ أولاً من الدستور.

5. لا يمكن تشريع قانون يخالف المنهاج الوزاري للحكومة وفق المادة (76/ رابعاً) من الدستور أو غير مدرج فيه، وهذا ما أكدته المحكمة الاتحادية أيضاً بقرارها المرقم (21، 29) اتحادية لسنة 2015، وحيث إن المنهاج الحكومي تقدمه الحكومة الجديدة والأخيرة لم تتشكل بعد.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org